ويمكن تلخيص تأثير نفقات الأمن في الاقتصاد الاسرائيلي بالنقاط التالية[١٥]:

○ بعد فترة طويلة من التوظيفات في المجال الامني، وصلت اسرائيل، في أوائل الثمانينات، الى استنـزاف موارد اقتصـاديـة كبيرة. ولن يكون بالامكان زيادة حصّة الأمن من الموارد المالية، بل تستدعي الضرورة الاقتصادية تقليصها بسبب الصعوبات الاقتصادية.

○ يتطلب تعزيز النموذج الامني الحالي انفاقاً سنوياً ضخماً. ومن أجل المحافظة على قوة الردع اللازمة، يجب على اسرائيل توظيف موارد مالية تزداد باطراد، تمشّياً مع ارتفاع أسعار السلاح في العـالم. ومن أجـل مواجهـة سبـاق التسلّح الجـاري في المنطقة، يسود اعتقاد لدى هيئة الاركان الاسرائيلية، بأنه اذا لم يرتفع نصيب الجيش من الدخل القومي الاجمالي الى مستوى ١١,٥ ـ ١٢ بالمئة، فلن يستطيع الجيش الردّ، بصورة مقبولة، على «الاخطار» المحدقة باسرائيل.

○ بسبب الارتفاع المتواصل في أسعار السلاح، سوف يحصل الجيش الاسرائيلي على معدّات أقل. ومع الافتراض ان زيادة اسمية سوف تطرأ على التوظيفات المالية في المجال الأمني، فان تقليص المستوى الحقيقي لميزانية الأمن ستفرض تقليص القوات النظامية، والاحتياطية.

○ ان وتيرة سباق التسلّح المتصاعدة في المنطقة، منذ العام ١٩٧٣ وحتى العام ١٩٨٤، يفرض تكريس ١٥ بالمئة على الأقل من الناتج القومي الاجمالي، للمحافظة على وتيرة ازدياد احتياطي رأس المال الأمني. وتزداد هذه النسبة مع استمرار الجمود الحالي في نمو الناتج القومي.

○ يبدو ان المساعدات العسكرية التي تحصل عليها اسرائيل من الولايات المتحدة وصلت الى ذروتها. ويظهر من خلال مسارات معيّنة، داخل الولايات المتحدة، احتمال حدوث تخفيض للمساعدات العسكرية مستقبلاً. وكانت هذه المساعدة خفضت من مليار و٩٣٥ مليون دولار العام ١٩٨٥، الى مليار و٨٦٧ مليون دولار، ثمّ الى مليار و٧٨١ مليون دولار في سنوات ١٩٨٦ و١٩٨٧، على التوالي. ويتوقع انخفاض حجم تلك المساعدة الى مليار دولار خلال بضع سنوات[١٦].

ويلعب شكـل تقسيم الموارد القومية في الدولة دوراً رئيساً في تعزيز قدرة الصمود، على المدى الطويـل، وبالتالي تحقيق الأمن القومي. ويعكس تقسيم الموارد ـ حسب قول اللواء يسرائيل طل ـ العلاقة القائمة بين القوة الضاربة في الدولة وبين قوة صمودها: «فالجيش الكبير يخلق قوة ضاربة قوية على حساب قوة الصمود، أي على حساب القدرة على الاستمرار، وعلى حساب القدرة على تحمّل أي مجهود حربي لفترة طويلة. وفي هذه الحالة، يتمّ تسخير جزء كبير من الموارد من أجل الجيش، بدلاً من استغلالها في التنمية الاقتصادية، وفي تدعيم قوة الصمود، وبالتالي تحقيق الأمن القومي الشامل».

وحدّد طل ان القوة الضاربة، وحدها، لا تكفي في عصر الحرب الشاملة. فمن الممكن تحقيق نصر حاسم في الحرب التقليدية، عندما تبدأ الحرب بمبادرة هجومية. «فاذا لم نحقق نصراً مباشراً، فان قوة الصمود هي التي سوف تقرّر مصير الحرب. وسيكون النصر نصر تحطيم». ونتيجة لذلك، فان «درجة الامن، في المنظور التاريخي، تأتي نتيجة لميزان القوى العام، بينما يعتبر ميزان القوى العسكري عاملاً متغيّراً. انه يعتبر متكأ طارئاً مؤقتاً، لأنه لا يمكن الاستمرار في استغلال كل الجهود القومية، والاحتفاظ بقوة ضاربة على مدى سنوات وأجيال، على حساب قوة الصمود والتطوّر النوعي»[١٧].

ولا تملك اسرائيـل، الآن، في ظل ظروف الصراع العـربي ـ الاسرائيـلي وخصـائصه المميّزة،